الغانم ناعياً العم علي المتروك: نموذج يحتذى في الأخلاق ومثال رائع في العطاء

مرزوق الغانم

قدم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خالص العزاء من آل المتروك بوفاة علي يوسف المتروك، وقال الغانم: بخالص الحزن وصادق المواساة نتقدم بأحر التعازي لآل المتروك الكرام بوفاة العم الفاضل علي يوسف المتروك، فقد كان المغفور له بإذن الله نموذجا يحتذى به في الأخلاق ومثالا رائعا في العطاء الوطني، سائلين الله تعالى جلّت قدرته أن يرحمه برحمته الواسعة وأن يحشره مع الصالحين وأن يلهم ذويه ومحبّيه الكُثر جميل الصبر والسلوان

كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس المجلس الوطني في مملكة كمبوديا هينغ سامرين، ورئيس مجلس الشيوخ ساي تشوم وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الداخلية» تحرّك قضية ضد مرشح في «الثالثة» أقام تجمعاً نسائياً

في تحرك حاسم لمنع أي مخالفة للقوانين والقرارات، حركت وزارة الداخلية قضية ضد احد مرشحي الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة 2020 للتحقيق معه على خلفية إقامة تجمع انتخابي نسائي في الدائرة.

وأفاد مصدر أنه تم استدعاء المرشح إلى المخفر للتحقيق معه والاستماع إلى أقواله في القضية.

يذكر ان مجلس الوزراء اتخذ قرارا بمنع أي تجمعات انتخابية في إطار الإجراءات والاشتراطات الصحية التي فرضها في مواجهة وباء كورونا.

اسبيته: المتاجرة بمصالح الناس ابتزاز يعيق الديمقراطية

هاني سعيد اسبيته

أكد مرشح الدائرة الثالثة هاني سعيد اسبيته أنه لم يعد من المقبول أن يستمر بعض المرشحين والنواب في استغلال حاجات الناس، بإيهامهم أن لدى النائب أو المرشح عصى سحرية لإنهاء جميع المعاملات القانونية والغير قانونية، مشددا على ضرورة عمل التشريعات اللازمة لضمان انهاء معاملات المواطنين دون اي واسطة من النواب.

وشدد على ضرورة إعادة الديمقراطية الى مسارها الصحيح وأن نعيد لمجلس الامة ثقة المواطن.

وختم قائلا: سوف نعمل على تشريعات تلزم الحكومة على العمل بشفافية مع معاملات المواطنين من خلال إنشاء منصة إلكترونية ذكية، تشمل المتابعة الهاتفية الشخصية إذا لزم الأمر، وتكون مفتوحة للجميع، بحيث تعنا هذه المنصة بمتابعة معاملات المواطنين المتأخرة، والعمل على إنهائها بأسرع وقت دون تدخل أي شخص.

خالد الشطي: قانون التماس لتعميق نزاهة الأحكام القضائية

خالد الشطي

أكد مرشح الدائرة الأولى في انتخابات مجلس أمة 2020 رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب خالد الشطي أن قانون التماس إعادة النظر في الأحكام الجزائية، الذي أقره المجلس الحالي في المداولتين وخرج من رحم اللجنة التشريعية هو قانون الأبرياء.

وقال الشطي في تصريح صحافي إن فكرة هذا القانون أن يحق للمتضرر من أي حكم في حالات معينة بعد ما يكون هذا الحكم نهائي وبات، وتبين بأن هناك أدلة جديدة تدلل على براءة المتهم.

وأضاف الشطي: على سبيل المثال انبنى حكم الإدانة على شهادة شاهد وهذا الشاهد المحكمة اطمأنت إلى أقواله فصدر الحكم بالإدانة، بعد ذلك، بعد شهر، بعد سنة، أو بعد عدة سنوات صدر حكم على الشاهد في هذه القضية بشهادة الزور، فإننا نكون أمام معضلة قانونية صدر حكم نهائي بات بالإدانة وانبنى حكم الإدانة على الشهادة وتبين بحكم قضائي آخر بأن هذا الشاهد كان شاهد زور، أو أن الحكم البات صدر بناءاً على مستند وتبين أن هذا المستند قضي بتزويره بناءاً على حكم قضائي بات فهنا يكون القضاء في معضلة وتتأذى العدالة من هذه الحالة.

وتابع الشطي: لذلك فلسفة هذا القانون هي تعميق نزاهة الأحكام القضائية، على سبيل المثال: صدر حكم في قضية من القضايا على المتهم بالإعدام على أن المتهم قتل (س) من الناس وتبين بعد فترة بأن هذا الـ (س) من الناس حي يرزق وليس ميتا، في هذه الحالة يجوز طلب التماس إعادة النظر.

وختم الشطي تصريحه: إن قانون إلتماس إعادة النظر تأخر عن منظومة العدالة في الكويت قرابة 60 عاماً وهذا ما أوجب عليّ تقديم هذا الاقتراح بقانون في مجلس 2016 ولله الحمد لقد نال على موافقة المجلس وتم اقراره والتصديق عليه وتم نشره في الجريدة الرسمية.

مجلس 2016 أول فصل تشريعي يكمل مدته الدستورية منذ 21 عاماً

رياض عواد

الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة يعتبر فصلا استثنائياً في تاريخ الحياة النيابية، فهو أول فصل تشريعي يكمل مدته الدستورية منذ 21 عاما حيث كان الفصل التشريعي التاسع ((مجلس 1999)) أخر فصل تشريعي يكمل مدته، وهو كذلك فصل استثنائي حيث شهد أطول دور انعقاد في تاريخ الحياة البرلمانية وهو دور الانعقاد الرابع والذي تزامن مع انتشار جائحة كورونا.

وتفوق الفصل التشريعي الخامس عشر على جميع الفصول التشريعية في عدد الاستجوابات بعدد ((32)) استجوابا متفوقا بتسعة استجوابات عن الفصل الرابع عشر ((مجلس 2013)) الذي جاء في الترتيب الثاني بعدد ((23)) استجوابا، كما أنه الأكثر في تقديم الأسئلة البرلمانية بعدد ((5517)) متفوقا بعدد ((2169)) سؤالاً عن الفصل التشريعي الثالث عشر ((مجلس 2009)) الذي قدم فيه ((3348)) سؤالاً فقط.

وتميز الفصل التشريعي الخامس عشر أيضا بإقرار تشريعات متنوعة لاسيما التي فرضتها تداعيات مواجهة جائحة كورونا، كما شهد إقرار أول قانون ينظم التركيبة السكانية في تاريخ الكويت.

جلسة ارشيفية

- دور الانعقاد الرابع في الفصل 15 الأطول في تاريخ الحياة النيابية
- شهد إقرار أول قانون ينظم التركيبة السكانية في تاريخ الكويت
- جلسة تاريخية لمبايعة سمو الأمير واخري لمبايعة سمو ولي العهد
- الفصل الـ 15 أكثر فصول مجلس الأمة في توجيه الأسئلة البرلمانية
- أطول جلسة في تاريخ الحياة النيابية استمرت 23 ساعة لمناقشة 3 استجوابات

135 جلسة

الجلسات: عقد مجلس الأمة في الفصل التشريعي الخامس عشر 135 جلسة تنوعت ما بين 52 جلسة عادية و44 جلسة تكميلية و29 جلسة خاصة مع 5 جلسات افتتاحية ومثلها ختامية.

مع الإشارة إلى أن 13 جلسة لم تعقد لأسباب مختلفة تنوعت ما بين جلسة واحدة عادية و5 جلسات تكميلية و7 جلسات خاصة.

وتخلل تلك الجلسات 12 جلسة سرية منها 3 جلسات في دور الانعقاد الأول ومثلها في دور الانعقاد الرابع وجلستان في دور الانعقاد الثاني و4 جلسات في دور الانعقاد الثالث.

توزعت الجلسات في الفصل التشريعي الخامس عشر ففي دور الانعقاد الأول عقدت 30 جلسة بالإضافة لجلستين لم تعقد منها جلسة واحدة تكميلية واخرى خاصة، وفي دور الانعقاد الثاني عقدت 33 جلسة بالإضافة لـ6 جلسات لم تعقد منها جلستين تكميلية و3 جلسات خاصة وجلسة واحدة عادية، وفي دور الانعقاد الثالث عقدت 36 جلسة بالإضافة لـ 3 جلسات لم تعقد منها جلستين خاصة وجلسة تكميلية، وفي دور الانعقاد الرابع عقدت 33 جلسة بالإضافة للجلستين لم تعقد منها جلسة خاصة واخرى تكميلية وفي دور الانعقاد الخامس التكميلي عقدت 3 جلسات.

وشهد الفصل التشريعي الخامس عشر أهم جلستين تاريخيتين لتأدية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه – اليمين الدستورية ونقل السلطة، ومبايعة سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح وليّا للعهد.

وفي دور الانعقاد الأول تم انتخاب النائب مرزوق الغانم بمنصب رئيس مجلس الأمة للمرة الثانية على التوالي والنائب عيسى الكندري بمنصب رئيس مجلس الأمة وشهد الخلاف حول مدى صحة إجراء إعادة التصويت في انتخابات نائب رئيس مجلس الأمة ومناقشات التعديل على قانون المحكمة الإدارية بما يسمح بالتظلم من قرارات سحب وإسقاط الجنسية والذي لم يوافق عليه المجلس لكنه وافق على فتح تحقيق فيما تردد على عن تزوير الجنسية في السنوات الأخيرة.

وعقدت جلسة 1 مايو 2018 وهي الأطول في تاريخ الحياة النيابية حيث امتدت 23 ساعة من التاسعة والنصف وحتى الثامنة والنصف من صباح اليوم التالي وخصصت لمناقشة 3 استجوابات الأول لوزير النفط والثاني لرئيس الوزراء والثالث لوزيرة الشئون الاجتماعية والعمل، وإقرار قانون الرياضة الجديد الذي مهد لرفع الإيقاف عن كرة القدم.

ويعتبر دور الانعقاد الرابع أطول دور انعقاد في تاريخ مجلس الأمة حيث يقترب من 11 شهرًا و9 أيام وهيمنت على غالبية جلساته تداعيات انتشار (كورونا) التي بدأت في الانتشار في 24 فبراير 2020.

فمن جهة فقد أقر المجلس في 135 جلسة عادية وتكميلية وخاصة وافتتاحية وختامية، 401 تشريع تنوعت ما بين 69 قانونًا و47 اتفاقية و150 ميزانية و135 حسابًا ختاميًا وقدم النواب 1118 اقتراحًا بقانون و2339 اقتراحًا برغبة وفي الجانب الرقابي قدم 32 استجوابًا و5517 سؤالًا و31 طلب مناقشة.

ونظر المجلس في 46 طلبا برفع الحصانة ووافق على 1419 توصية وأصدر المجلس 7 بيانات سياسية.

401 تشريع

التشريعات: أقر مجلس الأمة في الفصل التشريعي الخامس عشر 401 تشريع منها 69 قانونا و47 اتفاقية و135 قانونا باعتماد الحساب الختامي و150 قانونا للميزانيات.

حقق المجلس إنجازًا تشريعيًا نوعيًا بإقرار حزمة من القوانين الجديدة التي تشكل إضافة للبنيان القانوني لدولة الكويت رغم هيمنت جائحة كورونا في دور الانعقاد الرابع.

على صعيد إجمالي التشريعات فقد اقر المجلس في دور الانعقاد الأول ((89)) تشريعا وفي دور الانعقاد الثاني ((109)) تشريعات في دور الانعقاد الثالث بـ ((127)) تشريعا وفي دور الانعقاد الرابع بـ ((74)) تشريعا وفي الدور الخامس التكميلي ((2)) تشريع .

أما على صعيد القوانين فقد جاء دور الانعقاد الرابع، أولًا بـ (24) تشريعًا ثم دور الانعقاد الثالث الذي شهد إقرار (22) قانونًا فيما تم إقرار (14) قانونًا في دور الانعقاد الثاني و(7) قوانين في دور الانعقاد الأول وقانونين في الدور الخامس التكميلي.

مع ملاحظة أن هناك 3 قوانين ردتهم الحكومة وهي: منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارتي التربية والأوقاف بدلات ومكافآت، والقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بشأن التقاعد المبكر، ومشروع اقتراح بقانون بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية.

32 استجوابا

الاستجوابات: قدم النواب في الفصل الخامس عشر دور 32 استجوابا منهم 8 استجوابات إلى سمو رئيس الوزراء.

وتوزعت الاستجوابات على أدوار الانعقاد حيث يعتبر دور الانعقاد الرابع أكثر أدوار الانعقاد تقديما للاستجوابات يليه دور الانعقاد الثالث بـ9 استجوابات ثم دور الانعقاد الثاني بـ6 استجوابات فدور الانعقاد الأول بـ4 استجوابات وفي دور الانعقاد الخامس التكميلي لم يقدم أي استجوابات.

وقدم استجوابات الفصل الخامس عشر 19 نائبا هم: النواب عادل الدمخي وعبد الكريم الكندري ومحمد براك المطير حيث قدم كل منهم 3 استجوابات والنواب عبد الوهاب البابطين وعمر الطبطبائي ومبارك الحجرف حيث قدم كل منهم استجوابين.

والنواب بدر الملا وحمدان العازمي وخالد العتيبي وخليل عبد الله وصالح عاشور وعودة الرويعي وفيصل الكندري ومحمد الدلال والنائب السابق وليد الطبطبائي حيث قدم كل منهم استجوابا واحدا، وكان النائب رياض العدساني الأكثر تقديما للاستجوابات بـ9 استجوابات يليه النائب شعيب المويزري بـ6 استجوابات ثم النائب الحميدي السبيعي بـ 5 استجوابات ثم النائب محمد هايف بـ4 استجوابات.

أما على صعيد الوزارات فتبين أن منصب رئيس الوزراء وجهت له أكثر الاستجوابات عددا حيث كان العدد 8 استجوابا لمنصب رئيس الحكومة منها 6 لرئيس الوزراء السابق سمو الشيخ جابر المبارك واستجوابان لرئيس الوزراء الحالي سمو الشيخ صباح الخالد، تلاه من حيث عدد الاستجوابات وزارة المالية بـ5 استجوابات.

وتلقت وزارة التربية والتعليم العالي 3 استجوابات ثم وزارات (الشؤون والاقتصاد) و(الاعلام والشباب) و(الداخلية والدولة) و (الدولة لشؤون الامة) لكل منهم استجوابان أما وزارات الدولة والداخلية والتجارة والصناعة والشؤون الاجتماعية و(الإسكان والخدمات) و(الدولة والاعلام) و (الاشغال والإسكان) و(النفط والكهرباء والماء فتلقت كل وزارة استجوابا واحدا.

وبالنسبة لتصنيف الاستجوابات نجد أن هناك 28 استجوابا تمت مناقشتها منها 16 استجوابا تم تقديم 15 طلبا بطرح الثقة في الوزير عقب المناقشة وكانت نتيجتها أن 10 طلبات تم تجديد الثقة في الوزير وطلبان كان من تداعياتهما استقالة الوزير المستجوب و3 استجوابات أديا إلى استقالة الحكومة.

وتم دمج استجوابين لرئيس مجلس الوزراء وتم تقدم طلب عدم تعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء وتم سحب الطلب بعد موافقة المجلس و6 استجوابات اكتفى المجلس بمناقشتها والانتقال إلى جدول الأعمال واستجوابان انتهيا بتشكيل لجنة ثلاثية واستجوابا واحدا انتهى بتقديم مجموعة من التوصيات.

هناك 4 استجوابات سقطت لأسباب عدة قبل مناقشة الاستجواب منها استجوابين تم احالتهما الى اللجنة التشريعية واستجوابا واحدا انتهي باستقالة الوزير واخر تم سحب الاستجواب.

31 طلب مناقشة

طلبات المناقشة: ناقش مجلس الأمة خلال الفصل التشريعي الخامس عشر 31 طلب مناقشة مقدمة من الأعضاء وتوزعت الطلبات فيما بين 5 طلبات في دور الانعقاد الأول و8 طلبات في الدور الثاني، و10 طلبات في الدور الثالث، و8 في دور الانعقاد الرابع.

وأصدر المجلس 101 توصية عقب مناقشة 13 طلب مناقشة في أدوار الانعقاد الاربعة، فيما أوصى بالإحالة إلى النيابة العامة في طلبي المجلس الأوليمبي الآسيوي والمشاريع الإسكانية، وكلف لجنة حماية المال العام وديوان المحاسبة بالتحقيق في شبهات تصميم مصفاة الزور.

وناقش المجلس 3 طلبات مناقشة في جلسات سرية بشأن التطورات الاقليمية واستعدادات الحكومة في حال حدوث أي طارئ، وخطط واستعدادات الحكومة في الظروف الخليجية والإقليمية الحالية، وطلبا ثالثا بشأن مواجهة الأوضاع الإقليمية.

وأصدر المجلس 3 بيانات سياسية عقب مناقشة طلبات بشأن قضية حلب، والتطورات الاقليمية واستعدادات الحكومة في حال حدوث أي طارئ، وكذلك فيما يسمى بصفقة القرن.

5517 سؤالا

الأسئلة: قدم 47 نائبا 5517 سؤالا في الفصل التشريعي الخامس عشر إلى جميع الوزراء بالإضافة الى سمو رئيس مجلس الوزراء الذي تلقى 11 سؤالا تمت الإجابة على 4764 سؤالا بمعدل 86.33% من إجمالي الأسئلة فيما لم تتم الاجابة عن 754 سؤالاً بمعدل 13.67%.

وتوزعت الأسئلة في الفصل التشريعي الخامس عشر ما بين دور الانعقاد الاول 1173 سؤالاً بمعدل 21.26% من اجمالي الاسئلة والدور الثاني 1488 سؤالاً بمعدل 26.97 % والثالث 1666 سؤالا بمعدل 30.19 % ودور الانعقاد الرابع 1168 سؤالا بمعدل 21.17% والدور الخامس التكميلي 22 سؤالا بمعدل 0.39 %.

وأكثر الوزارات تلقيا للأسئلة وزارة المالية بـ660 سؤالا بمعدل 11.66% ثم وزارة التربية وزارة التعليم العالي 633 سؤالا بمعدل 11.47 % من اجمالي الاسئلة ثم وزارة الصحة بـ 609 سؤالا بمعدل 11.03%، ثم وزارة النفط ووزارة الكهرباء والماء بـ 493 سؤالا بمعدل 8.93 % ثم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ووزارة الدولة لشؤون الاقتصاد بـ 405 سؤال 7.34% من اجمالي عدد الأسئلة.

1118 اقتراحا بقانون

الاقتراحات بقانون: شهد الفصل التشريعي الخامس عشر تقديم 1118 اقتراحا بقانون من 49 نائبا منها 496 اقتراحا منفردا بمعدل 41.75 % و622 اقتراحا مشتركا بمعدل 58.25%.

وتوزعت الاقتراحات بقانون في الفصل التشريعي الخامس عشر على أدوار الانعقاد حيث قدم 535 اقتراحاً في الدول الأول بمعدل 47.85% فيما تم تقديم 258 اقتراحاً بقانون في الدور الثاني بمعدل 23.07% أما في دور الانعقاد الثالث فتم تقديم 142 اقتراحاً بقانون بمعدل 12.70% أما في دور الانعقاد الرابع فقدم 176 اقتراحا بقانون بمعدل 15.74% وفي دور الانعقاد الخامس فقدم 7 اقتراحات 0.62% من إجمالي عدد الاقتراحات البالغ 1118 اقتراحاً.

وقدم رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم 4 اقتراحات بقانون جميعها بمشاركة بعض النواب بشأن المقيمين بصورة غير قانونية وقانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين.

2339 ...اقتراحا برغبة

الرغبات: قدم 47 نائبا في الفصل التشريعي الخامس عشر 2339 اقتراحا برغبة، وتم تقديم 2246 اقتراحا برغبة بشكل فردي بلغت بمعدل 96% من إجمالي الرغبات و93 رغبة مشتركة بمعدل 4%.